

**في الحاجة إلى حوار فلسفي وفلسفة حوارية
الفلسفة ورهانات العقلانية التّواصلية**

**In the need for philosophical dialogue and
dialogical philosophy:
Philosophy and the stakes of communicative
rationality**

د. يسرى الهراق

**جامعة الحسن الثاني
المغرب**

youssraharrak12345@gmail.com



في الحاجة إلى حوار فلسفي وفلسفة حوارية الفلسفة ورهانات العقلانية التواصلية

د. يسرى الهراق

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تأكيد أهمية الفلسفة، أولاً في علاقتنا بها من خلال استكشاف احتياجاتنا من الفلسفة، وثانياً في علاقتها بنا، من خلال استقصاء الامتناعات والعقبات التي تواجه درس الفلسفة ومقولاتها وفهم مضامينها، لكشف ما تحتاجه هي منّا. الكلمات المفتاحية: الحوار - التواصل - العقلانية التواصلية - الفضاء العمومي.

Abstract:

This contribution aims to highlight the importance of philosophy, first in our relationship with it by exploring what we need from philosophy, and secondly in its relationship with us by investigating the obstacles that hinder the study of philosophy and its concepts in order to reveal what it needs from us.

Keywords: Dialogue - communication - communicative - rationality - public space.

1- مقدمة:

تضع التّحدّيات التي تواجه الفكر الفلسفيّ في العالم المعاصر، على عاتق المفكرين مهمّة ثنائيّة، نظريّة وأخرى تطبيقية، تتجلّى في التّناول النقديّ للواقع وفي الدّفاع عن حرّية الرّأي والتّفكير، وهذا التزام فلسفيّ تجاه الفكر والمجتمع أيضاً، لأنّ القضاء على العنف الممارس على حرّية التفكير يستلزم الإقرار بثقافة حوارية وعقلانية تواصلية، تتجاوز الصّراعات الدّوغمائيّة الضّيقة نحو رحابة الفعل التّواصليّ.

وإذا كان لا بدّ من البحث عن خيار ثقافيّ يجيب على أغلب الأزمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة ... التي يتخبّط فيها المجتمع المعاصر، فلا يمكن أن يكون إلا خيار الحوار. وهذا ما يبرّر توجه أغلب المواقف الفلسفية المعاصرة لإعادة الاعتبار لهذا المفهوم، فقد أصبح خياراً بديلاً لمفهوم الصراع ومحاولة لتعويض صراع الحضارات بمقولات بديلة تتخذ بعداً تصحيحياً قوامها حوار الحضارات، كما في الطّرح المستمر لفكرة حوار الأديان باعتبارها بديلاً للصراع الأصولي القائم على منطق الصراع والصدام وغيرها من الأمثلة الكثيرة. ومن هنا يمكن أن نتساءل عمّا يمكن للفلسفة أن تقدّمه لنشر ثقافة الحوار؟ وما هي شروط قيام فلسفة فاعلة تدافع عن قيم الحرّية والاختلاف ومبادئهما؟ وكيف يمكن للحوار أن يكون مدخلاً لتحديد الحاجة للفلسفة في وجهها الممكنين؟

قبل الشّروع في حيثيّات هذا الموضوع، نوّد أن نشير إلى ملاحظة تتعلّق بمسألة إعادة الاعتبار للحوار في الفكر الفلسفي المعاصر. تقوم هذه الفكرة على قيام الفلسفة في بداياتها على مبدأ الاستنطاق المنهجيّ المينيّ على الحوار والتّحاور والمحاورة في ساحة الأغورا، لكن سرعان ما توارت قيمة الحوار والفعل التّواصليّ بفعل سيطرة براديجم الفلسفة المتمركزة حول الدّات، والكوجيطو الذي يدّعي إمكانيّة إثبات وجود العالم والله والدّات من خلال الأنا المفكّرة المنعزلة عن العالم الخارجيّ. فلم تهتمّ الفلسفة الغربيّة منذ ديكرت باللّغة إلاّ باعتبارها أداة للكتابة الفلسفيّة والتّعبير عن فكرٍ موجودٍ مسبقاً. وسرعان ما أثبتت كشوفات هشاشة هذا الموقف أنطولوجيّا وابستومولوجيا. فعلى المستوى الوجوديّ، لم تعد الأنا المفكّرة المتوقعة على ذاتها معياراً للوجود، بل أصبح الوعي بالدّات متوقفاً على العلاقة مع الآخر. وعلى المستوى الابستيمولوجي لم تعد المعرفة حاصل الأنا المتعالية، بل نتاج علاقة الدّات بالعالم وبالأخر من خلال طرق أبواب جديدة تستجدي التّعامل مع فعل الإنصات ومقولة الحوار ومنطق الاعتراف وهاجس التّواصل والانفتاح تعاملًا جدّياً، إلى أن صارت هذه عينها مقولات ورهانات الفلسفة المعاصرة على الأقلّ في الكثير من أطروحاتها. وتأسيساً على هذا الاسترجاع الجديد لهذا الأفق التّواصليّ الحواريّ، جاءت فكرة هذه المداخلة التي تبتغي طرق ثلاثة عناصر أو مستويات أساسيّة دالّة على هذا النّفس الاسترجاعيّ المطلوب، وهي:

أولاً: في ممكنات الرّبط بين الفلسفة والحوار.

ثانياً: الحوار والتّواصل كأساس لبناء الفضاء العُموميّ.

ثالثاً: من التّساؤل عمّا نحتاجه من الفلسفة إلى التّساؤل عمّا نحتاجه هي منّا.

2- في إمكانات الربط بين الفلسفة والحوار:

يعدُّ الربط بين الفلسفة والحوار درسا مركزيا في التفكير الفلسفي. ويفترض الحوار وجود أطراف تخلت عن مواقفها الوثوقية والمتعصبة وانصبت بالأساس على مقارعة الحجّة بالحجّة، ويمكن القول إنّ هذه هي الوظيفة الحقيقية للفلسفة. فالفيلسوف لا يدعي امتلاك الحقيقة، بل هو محب للحكمة. وفعل المحبة لا يمكن أن يقوم إلا على تقبل اختلاف الآخر والابتعاد عن كلّ ما من شأنه أن يسعى إلى إخضاعه بالقوة، في حين أن التعصّب وعدم تقبل الآخر يجعل المتعصّب في سعي دائم إلى تحويل فكره إلى عقيدة لا تقبل الشك والنقض. ومعناه أنّ الفيلسوف يتوجّه إلى مخاطب يضفي عليه صورة إيجابية وهي صورة المحاور، فهو لا يساومه ولا يراوغه، ولا يخفي عنه خلفياته، بل يفترض فيه مخاطباً مشاركاً ومُتفهماً ومُتقبلاً مع الإبقاء على خاصية كونه منتقدا في الآن ذاته، وهذه الصفة لا تتأتى إلا من إعمال العقل والانخراط في علاقة الحوار التي تربط بينه وبين محاوره من خلال الكلام واللغة والحوار والقدرة على الإنصات والتواصل.¹

يحيلنا هذا الترابط في الواقع إلى التعريف ببعض مرتكزات هذا التوافق الحاصل بين الفلسفة باعتبارها أداة حوار وموضوع تحاور في الآن ذاته. ونجد بعض مقدماتها الأساسية ضمن أطروحات الفيلسوف مارتن بوبر في كتابه الأنا والأنت، حين يعتبر أن معنى الوجود الإنساني لا يمكن أن يتحقّق إلا من خلال القدرة على البقاء في علاقة دائمة مع الطبيعة ومع الآخرين ضمن علاقة أنا-أنت، وذلك على اعتبار أنّ الإنسان الأصيل لا يمكن أن يعي ذاته إلا من خلال هذه العلاقة الثنائية المفتوحة². فقد راهن مارتن بوبر على الحوار باعتباره حلاً لبعض المأزق الأخلاقيّة والوجوديّة والمعرفيّة التي عرفتها أوروبا بشكل خاصّ والعالم بشكل عامّ في الزمن الحديث والمعاصر. وراهن أيضا على تأسيس فلسفة حوارية، تقوم على اعتبار الإنصات والقدرة على تمثّل الآخر وتقبّله شكلا من أشكال الوجود الإنساني، وليس فقط مجرد وسيلة للتواصل.

صاغ المفكر المغربي عبد السلام بنعبد العالي الأفق ذاته تقريبا في كتابه الفلسفة أداة للحوار، وأكد هذا التوافق الضروري المفروغ منه بين فعل الحوار والفلسفة، حين جزم بأن الدِّفاع عن أنّ الفلسفة هي في الأصل أداة للحوار أمر لا يستحقّ مجهودا كبيرا لإثباته. فإذا انتقلنا حسب وجهة نظره من الأساس الذي تعتمد عليه الفلسفة وهو العقل الذي يعتبر أعدل قسمة بين الناس، نخلص مباشرة ودون تردد إلى القول إنّها أنجع وسيلة لخلق الحوار³. وفي هذا السياق يطرح عبد السلام بنعبد العالي مفارقة مهمّة تتعلق بمدى سعي الفلسفة نحو التآلف والتوافق، فلا يُراد دوما من المتحاورين تحقيق التوافق والتّفاهم. وذلك على اعتبار أنّ الحوار في الفكر الفلسفي يتخذ من السّؤال منهجا، ومن النّقد والنّقض آليات للكشف عن التناقض والنقص فغالبا ما يتوصّل الفلاسفة إلى الاختلاف والتّباعد، أكثر من التوافق والتّفاهم. بمعنى أنّ كلّ فلسفة تريد الوصول إلى تكريس المبدأ حواريا لابدّ أن تستند على فكر نقديّ مخالف لما هو سائد ومتداول، لتأكيد ضرورة التّمييز بين "النّقد" و"الحوار" باعتبارهما ركّني الفلسفة. وليس القصد من هذا التّواصل الفلسفي

1- عز الدين الخطابي، الفلسفة السياسية بين التنظير والممارسة، إفريقيا الشرق، 2016، ص 165.
2- مارتن بوبر، أنا وأنت، ترجمة أكرم أنطاكي، معابر للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2010، ص 9.
3- عبد السلام بنعبد العالي، الفلسفة أداة للحوار، دار توبقال، الطبعة الأولى، 2011، ص 7.

والإنصات بلوغ حد التماهي والتوافق في التصورات والأطاريح، وإنما على العكس قد يراد من هذا المزج الحفاظ على الاختلاف في الرأي وتثبيت التنوع في الآراء والمواقف. وهو تمييز أولي ينتهي بنا إلى تمييز آخر أكثر أهميّة قوامه ضرورة التفريق بين ما يسمّى بحوار الفلسفات وبين الفلسفة أداة للحوار، إذ تعني الأولى بتأكيد فكرة أنّ الفلسفة هي دوماً موضوعاً للنقد والمساءلة والسؤال والتحاوّر والجدال، ومن ثم فهي تبقى دوماً مجالاً للكشف والرّفص والقبول والتّوجُّس والتّحقُّظ، وذلك على اعتبار أنّ الفيلسوف في بنائه لنسقه الفكري يمكن أن يحاوّر فلاسفة معاصرين له أو سابقين عنه، فالتّصوُّص لا تنكر قرابته لنصوص أخرى وسجلها معها. في حين أنّ الثّانية أي الفلسفة أداة للحوار، تركّز على استثمار الفكر الفلسفيّ في بناء حوار يمكن من خلاله حلّ الأزمات التي يتخبّط فيها المجتمع والتّأسيس لفضاء عمومي يسوده التّبادل والاختلاف. ولأنّ إبراز الجزء الأوّل المتعلّق بحوار الفلسفات يقتضي الإشارة إلى الورشات الفكرية التي دخلت في هذا الشّكل من المسألة بما يفيد هذا الأمر من احتمال إعادة طرح كل موضوعات الفلسفة وسجلاتها وأطروحاتها. ولاستحالة هذه المهمّة في هذه المداخله أو غيرها، فأقلّه التّركيز على الجزء الثّاني من العمل المرتبط بالشّقّ المعبر عن الفلسفة باعتبارها أداة للتّحاوّر والحوار دلالة على أهميتها في بناء الفضاء العموميّ.

3- الحوار والتّواصل أساساً لبناء الفضاء العموميّ:

انتهت أغلب الفلسفات المعاصرة إلى أهميّة تكريس مبادئ تأسيس فضاء عموميّ يستجيب لشروط التّعايش والانفتاح وتقبّل الاختلاف، ومنها مثلاً ما أشارت إليه حنة آرندت في الجزء المتعلّق بأهميّة الحوار في تأسيسها لفلسفة الفعل. إذ اعتبرت أنّ الفعل بوصفه نشاطاً إنسانياً في حاجة إلى الحوار والكلام. وغياب الكلام من شأنه أن يفقد الفعل ماهيته وخاصيته الظّاهرية، لنصير أمام آلات تنفّذ الأفعال دون كلام¹. وربّما تكون تأكيدات آرندت مدخلاً للخوض في إحدى أهمّ الأطروحات المعاصرة المقرونة بفعل التّواصل. وهي مُنجز الفيلسوف الألمانيّ "يورغن هابرماس" الذي راهن على هذه المقولة باعتبارها مدخلاً لتصحيح الفكر والفعل السّياسيّ وتحريه من الخطاب المتمركز حول فلسفة الذات واقترح نظريّة الفاعليّة التّواصلية لمقاومة الاستعمار الدّخلي للعالم المعيش الحديث²، لهذا عمل على انتقاد مجمل التّظريّات التي تربط الفعل السّياسي بوعي الإنسان المتشرد في عزلته، وربط الفعل بالمجال العمومي والوعي المشترك. فالفعل التّواصلية هو الذي يحدد العلاقات الاجتماعية داخل فضاءات عمومية قائمة على المناقشة، عكس الفعل الأداة الذي يتّجه بالضرورة إلى التّأثير في الطّرف المقابل، وهذا ما يكشف جانب الإكراه أو الإغراء الذي يمارسه هذا الفعل على الطّرف الآخر. في حين يقوم الفعل التّواصلية على الاتّفاق والتّفاهم المؤسّس بشكل عقلائيّ داخل فضاء عموميّ.

1- حنة آرندت، الوضع البشري، ترجمة هادية العرقي، مؤمنون بلا حدود، جداول للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2015، ص 198.

2- محمد نور الدين أفاية، الحدّات والتّواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة نموذج هابرماس، إفريقيا الشرق، بيروت-لبنان، 1998، ص 243.

والحق أنّ ما يميّز أطروحة هابرماس وآرندت حول مسألة الحوار - وإن كان بناء الأطروحتين يبقى مختلفا في الكثير من أوجهه - دخولها ضمن إطار نظريّ عامّ عرفته الفلسفة الغربيّة المعاصرة منذ منعطف هيدغر ونيتشه، وهو منعطف إعادة النّظر في الحداثة الغربيّة ومسلّماتها، والذي أطلق عليه فيما بعد بمفهوم "ما بعد الحداثة". وثانيا: في كون أن تصوّرهما للحوار والتّواصل كان سليل الأزمة السّياسيّة التي واجهتها الفلسفة الحديثة (الحروب العالميّة والجرائم الكبرى التي عرفها العالم آنذاك خاصّة فظائع القرن العشرين ومجازره)، وفي تشريحهما لبعض الظّواهر السّياسيّة كالعنف، والثّورة، والعصيان المدنيّ وغيرها، مع تأكيد الطّرحين أنّ حاجتنا إلى الفلسفة باعتبارها الإطار الذي يمدّنا بشروط الحوار والتّواصل السّليم والمنسجم مع طبيعتنا الإنسانيّة أخلاقيا ومعرفيا وسياسيا هو أمر في غاية الأهميّة، لتأكيد أنّنا في حاجة ماسّة للفلسفة لتجاوز معضلات الزّمن الرّاهن، لكن لم لا تقلب هذه الصيغة من التّساؤل عمّا نحتاجه من الفلسفة في الواقع، إلى عمّا نحتاجه هي منّا؟

4- من التّساؤل عن الحاجة للفلسفة إلى التّساؤل عمّا نحتاجه الفلسفة منا:

في التفكير والنقد والتقويض الفلسفيين غالبا ما نتناول مسألة ما نحتاجه نحن من الفلسفة، وليس ما نحتاجه الفلسفة منا. وهذه العلاقة يحكمها بعد تأثيري تأثريّ في الفلسفة، لهذا يصعب في أغلب الأحيان الفصل بين هذين الحدين. وفي ما يلي سأحاول الوقوف على بعض الإشارات التي من شأنها أن تكون بابا لفهم حاجة الفلسفة وما يعترض طريقها خصوصا في عالمنا العربيّ.

إنّ المتمرس العربيّ الآن في مجال الفلسفة غالبا ما يجد نفسه في مأزق حقيقيّ بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، فيكون مضطراّ أولا لمواجهة الكثير من الامتناعات والموانع التي تقف في وجه الدّرس الفلسفيّ ومعه التّفكير النّقديّ وباقي أطر التّفكير النّظريّ المحسوبة على مجالها ومداراتها، وهي كثيرة وتستحقّ فتح نقاش جدّيّ حولها، لكن أقلّه الإشارة إلى ثلاثة امتناعات تقف في وجه الفلسفة في فضاء التّداول العربيّ، وهي:

أولا: محاربة الأوهام والتّمثلات التي أصقت بالفلسفة، إذ يسود اعتقاد عامّ حول جدوى الفلسفة وأفاقها ومعه الكثير من اللّغط المصاحب لسؤال الجدوى والغاية من الفلسفة. وتتضمّن هذه الادّعاءات تمها مبطنّة تقصد التّجريح في الفلسفة والنّيل من سمعتها وأدوارها وممكناتها وما تستطيع تقديمه من جدوائيّة فعليّة للإنسان منظورا إليه في أبعاده الاجتماعيّة والاقتصاديّة والفكريّة والسّياسيّة، وهي مقارنة بباقي التّخصّصات حتى تلك الممارس في حقّها هذا النّوع من الإجحاف، تعدّ في الواقع من أكثر التّخصّصات تعرضا للظلم والتشويه، ويكفي أن نتبّع مقاييس انتشارها وتدرسيها في المدارس والجامعات العربيّة مقارنة بغيرها من التّخصّصات، إذا ما استثنينا الانفتاحات المتأخّرة لبعض البلدان على الدّرس الفلسفيّ.

ثانيا: حاجة الفلسفة إلى فضاء عمومي يتسنى للأفراد ممارسة حقّهم في التّعبير دون أيّ قيود اجتماعيّة أو اقتصاديّة من شأنها منع ذلك. تعدّ الفلسفة تحقيقا لحرية التّعبير الفكريّ والتّعبيريّ، فهي تشجّع على الحوار العقلانيّ والتّحليل النّقديّ. ومن أجل أن تكون الفلسفة فعّالة، نحتاج إلى بيئة تمكن الأفراد من

التعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية دون تهديد أو قمع. إذا كانت هناك قيود اجتماعية أو اقتصادية على حرية التعبير، فإنها يمكن أن تعيق الإنارة والابتكار الفلسفي. يجب أن يتاح للأفراد فرصة تقديم أفكارهم، حتى لو كانت متناقضة أو مختلفة، ويجب أن يتم استقبالها بفضول واحترام. لذا، فمن الضروري توفير مساحة عامة تعزز حرية التعبير والحوار الفلسفي دون أي قيود اجتماعية أو اقتصادية. يمكن أن تتخذ هذه المساحة العامة شكل الجامعات والمؤسسات الثقافية ووسائل الإعلام المستقلة، حيث يمكن للأفراد التفاعل وتبادل الآراء والأفكار بحرية واحترام.

ثالثاً: حاجة الفلسفة إلى مؤسسات تتبنى وتمثل الفكر الفلسفي دون تحيز أيديولوجي متعصب، مؤسسات تتبنى الحوار والانفتاح، فالحفاظ على نزاهة الاستقصاء الفلسفي، من الضروري أن تكون المؤسسات خالية من التحيزات الأيديولوجية المسبقة. ويجب أن تعزز بيئة تسمح باستكشاف وجهات نظر ونظريات متنوعة وفحصها بشكل نقدي. من خلال ذلك، تستطيع هذه المؤسسات خلق مساحة للمشاركة الفلسفية الحقيقية، وتشجيع النمو الفكري وتطوير أفكار جديدة. علاوة على ذلك، توفر المؤسسات التي تتبنى الحوار والانفتاح منصات لتبادل الأفكار والتعلم التعاوني. يجب أن تشجع على حرية تدفق الأفكار، وتروج للنقاش المحترم، وتدعم استكشاف التقاليد ووجهات النظر الفلسفية المختلفة. هذه البيئة الشاملة تعزز الفضول الفكري وتمكن من تقدّم المعرفة الفلسفية. تتمثل دور المؤسسات التي تجسد هذه المبادئ في الجامعات ومراكز البحث والجمعيات الفلسفية. يتمثل دورها في تسهيل دراسة الفلسفة ونشرها، والحفاظ على أن تبقى تخصصاً حيويًا ومتطورًا. من خلال التمسك بقيم الحوار والانفتاح وحرية الفكر، يمكن لهذه المؤسسات أن تسهم في نمو وإثراء الفكر الفلسفي، وتوفير أساس صلب لاستكشاف الأسئلة الفلسفية المعقدة والسعي وراء الحقيقة.

5- خاتمة:

نخلص إذن إلى أنّ الفلسفة هي استمرار مهمّ للحوار والتفاعل الإنساني. تسعى الفلسفة إلى تعزيز التفكير النقدي واستكشاف الفلسفة من خلال الحوار والانفتاح. ومن خلال الاعتماد على المؤسسات التي تتبنى هذه القيم، يمكن للفلسفة أن تسهم في إثراء المعرفة وتعزيز التعاون الفكري. من خلال توفير مساحة عامة للتعبير الحر والنقاش المفتوح، يمكن للأفراد أن يساهموا في إثراء وتطوير الفلسفة. بدورها، تدعم المؤسسات الفلسفية المستقلة هذا العمل من خلال اعتماد الحوار والانفتاح، وتوفير بيئة تشجع على الاستكشاف والتعلم. في النهاية، يجب أن ندرك أهمية الفلسفة كأداة للتفكير العميق والحوار الصادق. من خلال إنشاء مؤسسات مرتكزة على مبادئ فلسفية، يمكننا بناء مجتمع فكري متقدم يعزز النقاش والتفاعل الإنساني.